رحمه الله كان فيها في التحبيس خمسة وسبعين سنة وكان الغلام يوم السبع
يحلق رأسها ويتصدق بوزن شعرها فضة وهو قول القاسم رحمه الله قال ابن حبيب واختلف قول
مالك في ذلك فمرة قال يعجل الحبس بعد سبع سنين ومرة قال بعد عشر سنين
وهو اختيار التسعيني ابن حبيب زيد وابو الحسن القابسي رحمهم الله
ابن محرز كتب شيخنا الى محمود بن وفاتح يسأله عن مثل ما سئل عنه
بتونس هشام بن اسماعيل راه الى حد الحلق او منتهى ما يثبت الابوان
ما صنع الله به وما قالوا رأينا فقيلا وصنع ذو مروءة ومن لا بأس
بحاله وكتب اليه اذا قلت عني بالعرول انه راه وما جعله كالمعقود
واجعل ماله في ايدي الثقات يتفق منه على الزوجة والولد الصغير
الذي لا مال له معروف من الاستحسان. وعن قوله وروى انه يباع ذلك
الاشل ولد الغلاب او والد و قال في الرواية الاولى وذكر في بيته منه
وهم الذين يشهرون لولد الغلاب واخيه او والد وهم مثلهم وقال انه لا
يبيعه للابعد من قرابته فلا وجه اختلاف من القول هذا هذا والصواب
ان اباه وابنه بمكانة واحد من الاثبات والخصومة على الغلاب وما
عداهما في القرابة ما يمكنان الامن الاثبات ما عدا وليسوا من الخصومة
وظاهر الرواية ان الاجنبيين لا يحلفان. فصل في اجابة الآمر في
فصل عن قوله في جميع ما حوته املاكه كذا يقتضي ان هذا التوقيف
في جميع ملكه بقية كذا جميع يجب الجواب عليه وان لم يجر هذا الا قوله
بجميع ملكه بقوم مقام العموم كذا لابن يونس وفي المقنع ابن مغيث
جنانه فصل في الملك تأخر بن فصل عن قوله في. اذا الغلاب
لم تكن له حيازة كالغلاب لو تصرف بعضهم بيع هل هو ملك جميع المتصرف

او بعضه

او بعضه وما ظهر له من رصد فتصرف ذلك فوجهان هل يحمل على ان جميع ذلك
ملك المتصرف الحاضر فيثبت خلاف ذلك ما لا يلزم المتصرف عليه حيازة ام
يحمل على ان ذلك ملك المتصرف فلا يجب للمتصرف عليه الا حيازة حتى
يثبت خلاف ذلك واختلف حيث يجب للمتصرف عليه الحيازة هل يرفع
مال المتصرف حتى يثبت الحيازة او التحبيس او يحبس فيقسم ويرثه المتصرف
ايها يوقف في ذلك فوجهان انظرهما الاول ابن يونس فصل في بعض ما
كتاب الاستحقاق. اختصر في بعض الشيوخ عن ابن وهب ان التحبيس في
العشر سنين فيما عدا ذا فقد عز الوفي فيما وقع غير ما يجوز احسن
الغرس في حيازة الغلام العادية وان تنزع عنها ما لها وما يبقى بها
فتكون وقفا مسبلا يشتغل عنها وعما هنالك بما خرج ثمنها وفي
ذلك نفع بلدها وتعيين هالة من الاحباس والاحباس لا تعين فيما تغير قال
بعض هؤلاء ما حرث مما عين في المغارس وما لم يعين جاز الكل. وفصل
ذلك في اكبار الحبس. والاصاغر تبع في صورهم فانظره. فصل في
منتهى حيازة في بنية الدشاور فيما عمر ثم في الغرس لم تبلغ الا بعد طول
الزمان نحو الثلاثين سنة او الاربعين اذا ادعاها ملكا لنفسه وكل الى
ورقته وان علم دخوله بيتا اذا كان في اهلها ما ضمن على الا ان يكون
بيد الغلاب والصغير والصغير فيكون عاصفه منها واذا وجب الحق
له ذلك لسكوته عنه وتركه لو ابطل بيده وكانه جعل عنه على الارض
في الظاهر واما في الورع فلا اسامحه حق يعين له لم يوهبه وما تصرف فيه عليهم
وله ان ينزع الخراجه منها فيما بيع وبين ارضه فعلى ارض جوز ويعطوه
قيمة عمارته وان لم يخرج منها فانه حق في الاصل لم يخرج عن ملكه بيع وانهدم

Copyright © King Saud University